أهمية تشجيع الكفاءات والخبرات للترشح لانتخابات المجالس المحلية

الحكومة تطلب وضع خطة لاستثمار أملاك الدولة الزراعية وتمنح المؤسسة العامة للصناعات الغذائية سلفة بقيمة ١٠ مليارات ليرة لاستلام محصول العنب

الوطن

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس بشكل موسع واقع توافر المواد الأساسية بكميات كافية في الأسواق وأهمية انتظام التوريدات الخاصة بالمواد الأساسية بشكل يلبي احتياجات السوق المحلية وتعزيز المخازين، وشدد على الجهات المعنية ضبط الأسعار واتخاذ أقصى العقوبات القانونية بحق المحتكرين والمخالفين.

وأكد المجلس أهمية تشجيع الكفاءات والخبرات للترشح لانتخابات المجالس المحلية بهدف الوصول إلى مجالس إدارية فاعلة تلبي متطلبات المواطنين لناحية تطوير العمل وإحداث تنمية حقيقية على مستوى كل وحدة إدارية ومجلس مدينة أو بلدة وتحسين الواقعين الخدمي والتنموي في ظل التوجه الحقيقي لتفعيل اللامركزية الإدارية ومنح المجالس المحلية صلاحيات واسعة على صعيد اتخاذ القرارات المتعلقة بأحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الخدمات.

ووافق المجلس على منح المؤسسة العامة للصناعات الغذائية سلفة مالية بقيمة ١٠ مليارات ليرة سورية لاستلام محصول العنب لموسم ٢٠٢٢ وتسديد قيمته للفلاحين دون تأخير.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الغذائية إبراهيم نصرة أن محصول سورية من العنب هذا العام جيد وأن موافقة الحكومة على منح السلفة للمؤسسة في غاية الأهمية علما أنه ليس بجديد لأن الحكومة في كل موسم تقوم بدعم الفلاح وتقديم سلفة لإعطاء الفلاح قيمة المحصول دون تأخير، وستقوم المؤسسة بتوزيع المبلغ على الفلاحين وفق قيمة كل محصول وكميته المأخوذة لشركات السويداء وحمص.

وفي سياق متصل أكد نصرة أن المؤسسة حريصة وبالتنسيق مع وزارة الصناعة على تأمين السيولة اللازمة لدفع مستحقات الفلاحين في الوقت المناسب، وتأمين احتياجات كل الشركات التابعة للمؤسسة من المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية وذلك عبر التعاقد مباشرة مع المزارعين أو من خلال الجمعيات والروابط الفلاحية.

وفي إطار عملة إصلاح القطاع العام الإداري وتطوير التشريعات والأنظمة بما يخدم التنمية الاقتصادية، ناقش المجلس مشروع قانون الجمارك الجديد الذي يهدف إلى رفع كفاءة العمل الجمركي وإعادة تنظيم إجراءاته وفقاً لمبادئ التبسيط والشفافية وضبط عمليات الاستيراد والتصدير والعبور ومكافحة التهريب وحماية الاقتصاد الوطني، حيث تم التأكيد على اتخاذ ما يلزم لاستكمال إجراءات صدوره.

إلى ذلك أكد المهندس عرنوس أهمية وضع قاعدة بيانات مركزية في كل وزارة تشمل جميع الكوادر والكفاءات المرشحة لشغل مراكز عمل في الوزارة والمؤسسات التابعة لها وضرورة إجراء مقابلات شخصية مع الكوادر التي تنطبق عليها المعايير المعتمدة بما ينسجم مع المشروع الوطني للإصلاح الإداري.

وطلب رئيس مجلس الوزراء من وزارة الزراعة وضع خطة متكاملة قابلة للتنفيذ لإدارة واستثمار أملاك الدولة الزراعية واتخاذ الخطوات التشجيعية والترويجية المناسبة لاستثمار المساحات القابلة للزراعة ذات الملكيات الخاصة بالشكل الأمثل بما يحقق الجدوى الاقتصادية ويحسن الإنتاج الزراعي، لافتاً إلى ضرورة الإسراع بإنجاز المراسلات الالكترونية بين الوزارات والمؤسسات العامة ضمن مسار التوجه للحكومة الإلكترونية والتوسع بمراكز خدمة المواطن الالكترونية وتبسيط الإجراءات.

ووجه المجلس الوزارات المعنية باتخاذ الإجراءات المناسبة لتأمين الكوادر اللازمة لتشغيل الخط الحديدي على محور حلب دمشق، وشدد على أهمية التنسيق المستمر بين وزارتي الكهرباء والموارد المائية فيما يخص تشغيل محطات ضخ مياه الشرب وتزويد مختلف المناطق بالمياه والكهرباء بشكل متواز.

وبهدف توفير احتياجات القطاع الصحي من الأدوية النوعية وتشجيع الصناعات الدوائية، وافق المجلس على إضافة ميزة تفضيلية على أدنى سعر مقدم في المناقصات وطلبات العروض التي تجريها وزارة الصحة بنسبة ٢٥ بالمئة لأدوية الأورام المنتجة محلياً، وبنسبة ١٥٪ لبقية الأدوية النوعية الوحيدة المنتجة محلياً.

ووافق مجلس الوزراء لوزارة الكهرباء على التواصل مع الشركات صاحبة الخبرة في الدول الصديقة لإعادة تأهيل المجموعات (٢-٣-٤) في محطة توليد حلب الحرارية. كما وافق على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

> نصرة لـ«الوطن»: المؤسسة ستباشر بتوزيع المبلغ على الفلاحين وفق قيمة كل محصول

سندات الخزينة تستهدف ٣٠٠ مليار ليرة

مدير الإيرادات لـ«الوطن»: عدد العروض جيد وتنوّع بين مصارف عامة وخاصة وشخصيات اعتبارية

عبد الهادي شباط

أنهت وزارة المالية إجراءات المزاد الثاني للأوراق المالية الحكومية لعام ٢٠٢٢، للاكتتاب على سندات خزينة، بأجل سنتين، وبنطاق إصدار مستهدف بقيمة ٣٠٠ مليار ليرة سورية، حيث تم المزاد يوم الإثنين ٢٠٢٢/٨/٨، بمشاركة ٩ عارضين للاكتتاب على هذه السندات، من خلال تقديم ٢٣ عرضاً.

فاز بالمزاد ٧ عارضين، منهم ٦ مصارف (٤ مصارف عامة ومصرفان من القطاع الخاص)، وعرض واحد مقدم من العملاء، وبلغت نسبة تغطية العروض ٨٥ بالمئة من حجم الإصدار المستهدف، في حين بلغ حجم السندات المخصصة ٢٢٧,٦ مليار ليرة سورية، وهي تغطي نسبة ٧٥,٨٦ بالمئة من حجم الإصدار المستهدف.

وبلغ معدل الفائدة للكوبونات التي ستوزع على هذه السندات بشكل نصف سنوي ٨,٤١ بالمئة من القيمة الاسمية للسند، والبالغة مليوني ليرة سورية.

تأتي نتائج هذا المزاد في إطار تحديثات مزايا الأوراق المالية الحكومية التي قامت بها وزارة المالية مؤخراً، إذ سمحت لسندات الخزينة المكتتب عليها بموجب هذا المزاد بالتداول في سوق دمشق للأوراق المالية، وسمحت أيضاً لشركات الوساطة المالية بالمشاركة في المزادات، كما سمحت للأفراد الطبيعيين والاعتباريين بالمشاركة من خلال فتح حساب لدى أي من شركات الوساطة المالية المشاركة أو لدى المصارف العاملة المؤهلة للاكتتاب، وذلك بعد تفويض المصرف أو شركة الوساطة المالية للاكتتاب على هذه السندات.

من الجدير ذكره أن إجراءات المزاد تمت وفقاً للدليل الإجرائي للمرسوم ٦٠ لعام ٢٠٠٧ الناظم لإصدار الأوراق المالية الحكومية في سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير الإيرادات العامة في وزارة المالية أنس علي أن عدد العروض المقدمة يعتبر جيداً (٢٣ عرضاً) وخاصة أنها تنوعت بشكل كبير بين مصارف خاصة وعامة وأشخاص اعتباريون. كما أن التكلفة تعتبر منطقية وجيدة (٨.٤١ بالمئة) والسبب يعود للإجراءات الأخيرة المتخذة من الوزارة في وخاصة السماح لهذه السندات بالتداول في السوق المالية ما أعطى هذه السندات ميزة مهمة لجهة التسييل وتخفيض بالمخاطر، انعكست بالتوسع بالاكتتاب وخاصة من المصارف الخاصة وانعكست أيضاً بانخفاض في التكاليف للعروض المقدمة بشكل متسق مع انخفاض المخاطر.

الحلاق لـ«الوطن»: نحتاج ٥ أسابيع ليتضح منعكس ارتفاع سعر البنزين على أسعار المواد

جمعية حماية المستهلك: جولاتنا على الأسواق أظهرت ارتفاع أسعار المواد بنسبة من ٢٠ إلى ٣٠ بالمئة تقريباً

رامز محفوظ

بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أن الفعاليات الاقتصادية والسياحية وغيرها تتقل عمالها بالسيارات التي تعمل على البنزين، وأصحاب الفعاليات يتنقلون بالسيارات التي تعمل على البنزين، كما يتم نقل البضائع من المنشآت الصناعية إلى الأسواق بسيارات تعمل على البنزين أيضاً، وبعد رفع سعر البنزين بنسبة تقارب ١٣٠ بالمئة من الطبيعي أن ترتفع نفقات هذه الفعاليات وأسعار السلع المنتجة من قبلها، موضحاً أن ارتفاع سعر البنزين تأثيره حالياً بالنسبة لتوفر المواد وأخرى لا تعافي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الحلاق بأنه في علم الاقتصاد هناك نفقات مباشرة ونفقات غير مباشرة للفعاليات الاقتصادية والسياحية وغيرها، والبنزين يعتبر من النفقات غير المباشرة التي تؤثر في كتلة العمل كله وبالتالي ارتفاعه يؤدي إلى رفع النفقات وزيادة العبء.

وعن النسبة المتوقعة لزيادة الأسعار بعد رفع سعر البنزين بنسبة تقارب ١٣٠ بالمئة أشار الحلاق إلى أن نسبة رفع البنزين لا تؤدي إلى رفع الأسعار بنسبة موحدة باعتبار أن لكل منشأة خصوصيتها وطبيعة عملها تختلف عن المنشآت الأخرى كما أن البضائع المنتجة مختلفة.

ولفت إلى أننا نحتاج بحدود ٥ أسابيع تقريباً من أجل أن يتضح منعكس ارتفاع سعر البنزين على أسعار المواد، مشيراً إلى أن الأزمة الأوكرانية أدت إلى حصول أزمة بتوافر المواد في العالم كله وكان هناك أزمة سابقة هي أزمة انتشار فيروس كورونا التي أدت إضافة لذلك إلى بروز مشاكل في شحن البضائع وتأخرها لكن منذ مدة بدأت تتوازن الأمور والاستهلاك بأماكن معينة وتوازن معها توافر المواد وأسعارها، مبيناً أن هناك مواد ترتفع أسعارها عالمياً وأخرى تنخفض وهناك دول تعافى حالياً بالنسبة لتوفر المواد وأخرى لا تعافى.

من جهته أكد نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها ماهر الأزعط في تصريح لـ«الوطن» أن مديرية الأسعار في وزارة التجارة الداخلية عندما تسعر أي مادة تضع نسبة محددة من تسعيرها لأجور النقل لكن ومن خلال دراسة قمنا بها اتضح لدينا أن رفع سعر البنزين بنسبة تقارب ١٣٠ بالمئة من المفترض أن يؤدي إلى رفع الأسعار بنسبة تتراوح بين ٥ و٦ بالمئة من سعر الطن الواحد لأي مادة، موضحاً أن سيارات نقل البضائع «السوزوكي» تعمل على البنزين وليس سيارات النقل كافة.

وأضاف إنه بناء على جولة قاموا بها على الأسواق تبين أن أغلبية التجار قاموا برفع الأسعار وفقاً لمزاجيتهم وليس بنسبة محددة وحجتهم أن سعر البنزين ارتفع، علماً أن أسعار المواد الموجودة لديهم مازالت على التسعيرة القديمة واعتمادهم على البنزين يقتصر على النقل فقط ورفع سعره لا يؤثر بشكل ملحوظ في أسعار المواد، مشدداً على ضرورة تشديد الرقابة التموينية على الأسواق بشكل أكبر خلال الفترة الحالية.

وأوضح أن أجرة سيارة السوزوكي التي تتسع لحدود ٢ طن يجب ألا تتجاوز ضمن المحافظة ١٠٠ ألف ليرة كحد أقصى لذا يجب أن يضاف على سعر الكيلو بعد رفع سعر البنزين بمعدل ٥ ليرات فقط.

وختم بالقول: إن بعض التجار يرفضون البيع حالياً لأنهم سمعوا بأن سعر المازوت سيرتفع، مع العلم أن وزير التجارة أكد أنه ليس هناك أي ارتفاع قريب لسعر المازوت، مشيراً إلى أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت بنسبة تتراوح بين ٢٥ و٣٠ بالمئة، وهذا ما لا حظناه خلال جولاتنا على الأسواق.

عمل الجمعيات الخيرية مثار جدل بين الثقة وعدم الثقة

عياش: سورية متفوقة بتشريعات وقوانين التنمية نظرياً وعلى أرض الواقع الأمر مختلف

هناء غانم

دعا الباحث والمستشار الاقتصادي د. فادي عياش إلى التركيز خلال محاضرة أقامتها جمعية العلوم الاقتصادية أمس في المركز الثقافي بأبو رمانة إلى أهمية التنمية المحلية للمجتمع المحلي وتنمية مفهومها باعتباره يساهم في رفع مستوى المعيشة وتحسين الظروف المعيشية كلها، موضحاً أن دور التنمية المحليّة هو خلق بنية تحتية مرتكزة إلى المجتمع المحلي وشاملة، يمكن لها أن تتجاوب بأي طريقة لازمة لمواجهة التحديات وللاستفادة من الموارد المتاحة واستغلال كل العناصر الاقتصادية المرتبطة بالعملية التنموية في بعدها المادي ولخلق تغيير اجتماعي إيجابي سعياً لتحقيق تنمية متكاملة وشاملة تأخذ بالحسبان الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وهو ما تبناه الباحث عياش الذي اعتبر أنه من الأنجح التوجه اليوم إلى التنمية المحلية لأنها في كل أشكالها أنها تهدف إلى الارتقاء بتحسين مستوى المعيشة لافتاً إلى أن أي نشاط اليوم على أي مستوى لا يساهم في تحسين مستوى الرفاهية المعيشية لايندرج تحت اسم التنمية.

الباحث عياش أضاف إنه في سورية لدينا أسس وتشريعات وقوانين على مستوى مفهوم التنمية المحلية لكن التطبيق والوعي المجتمعي لمفهوم التنمية المحلية لا يزال بحاجة إلى عمل.. نحن ونتيجة التجارب السابقة نجد أننا مجتمع اتكالي يعتمد على الحكومة في كل شيء اليوم، هذا الكلام غير قابل للتطبيق وعلينا التوجه بمنحى آخر إلى الموارد الذاتية وتقدم الحكومة البنى التحتية والتشريعية والتنظيمية التي يجب أن يقابلها المجتمع بتأمين الموارد المحلية وأسمها محلية لأنها متوفرة وهي ذات خصوصية مكانية لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها وزيادة مساهمة المجتمع المحلي في القضاء على الفقر والجهل والتخلف ويتم ذلك من خلال توفير فرص إضافية إلى عمل من طريق المشاريع السابقة مما يخفض من معدلات البطالة ويرفع من القوة الشرائية للأفراد ومنه التقليل من ظاهرة الفقر.

وركز الباحث على ضرورة تحفيز المواطن للمشاركة في عملية التنمية وهذا يكون بتقديم الدعم المادي والمعنوي له وإشعاره بأنه عنصر مهم وفعال في مجتمعه وأنه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات وخاصة إذا كانت تمس الاحتياجات والنقائص التي يعاني منها.

والأهم دعم الإدارة المحلية حتى تتمكن من التطور والخروج من دائرة الفقر، وهذا الدعم يكون بتقديم المساعدات للقيام بالمشاريع للقضاء على النقائص التي تعاني منها.

والاستفادة من اللامركزية التي تعني استقلالية السلطة والإدارة مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة لها باعتبارها أقرب من الدولة إلى المواطن وأعلم باحتياجاته والنقائص التي يعاني منه. بحيث تراعي الخصوصية، بمعنى آخر تكون أقدر على استثمار الموارد والمزايا النسبية المتوفرة. لتكون طبعاً في خدمة المجتمع المحلي والتكامل مع الأقاليم الأخرى لينتج عن ذلك تنمية شاملة متوازنة مؤكداً أن التنمية المحلية تحتاج إلى إدارة، لأنها تقوم على عاملين عامل المحلية بمفهومه الزمني، والمكاني والمجتمعي والعامل الآخر هو التفاعل ما بين مكونات المجتمع نفسه والمشاركة مع الحكومة، هذا العمل بالتأكيد يحتاج إلى إدارة، هذه الإدارة يجب أن تكون منبثقة من هذا المجتمع. وهذا هو مفهوم الإدارة المحلية. وسورية سباقة جداً في هذا المضمار فكفر وتشريع فقط وعلى أرض الواقع ما زلنا قاصرين بالتطبيق على المستوى المجتمعي لأننا حتى الآن لم نفهم هذه الآليات بطريقة صحيحة. لذلك النتائج لم تكن مرضية بشكل كاف. على الرغم من أن تجربة الإدارة المحلية في سورية بحد ذاتها جيدة، فاليوم وعلى مستوى البلدية أصبح لديها استقلال وعليها أن تؤمن وتدير مواردها بذاتها وتحويل المبادرات ليس إلى الإيرادات وإنما إلى توجيها إلى الاستثمار، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على ساكنيها. لذلك يجب تحفيز المبادرات. والبحث عن فرص استثمارية من المنطقة الموجودة فيها. مع تأكيد أهمية المساهمة المجتمعية بعيداً عن منظومة الجمعيات التي هي «منظمات غير ربحية» والتوجه إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإلى الشركات المساهمة بحيث تكون قادرة على تحقيق إيرادات تعود بالنفع على المواطنين.

وأضاف قائلا لا شك في أن تجربة القطر العربي السوري ما زالت في بداية الطريق، وأنها، كأي تجربة في العالم، لا بد أن تواجه في البداية مشاكل ومعوقات كثيرة. إلا أن المهم هو أن يصار إلى معالجتها تدريجياً في ضوء التطبيق والممارسة، وعلى هدي واقع كل بيئة ومنطقة تبعاً للظروف والأوضاع الخاصة بها.

> مجتمع اتكالي يعتمد على الحكومة في كل شيء

تجربة الإدارة المحلية في سورية

وأضاف الباحث قائلاً تُعتبر آلية العمل في الجمعيات الخيرية في سورية مثار جدل واسع في الأوساط المحلية. فبين الثقة وعدم الثقة في الآلية التي يرأسها القائمون على هذه الجمعيات مسافةٌ ليست بالقليلة؛ لأن المسألة مرتبطة، بشكل أو بآخر، بالحكم الصادر عن المجتمع وأفراده، وهي بالتالي ليست مسألة نمطية جامدة يمكن التمحيص فيها من خلال الآلية التي يصفها المعنيون الأساسيون في عمل هذه الجمعيات، وإنما المسألة تكمن في القناعة المترسخة لدى المواطن عن مدى المساعدة التي تقدمها هذه الجمعيات إلى المجتمع، وعلى اختلاف الأهداف الخاصة والعامة، وكذلك الجهات الراعية والداعمة لمثل هذه الجمعيات، ولاسيما مع وجود نسبة من الفقر لا يُستهان بها، ومع رغبة الكثيرين من الأفراد في القيام بمساهمات فردية من دون الاستعانة بالجمعيات الخيرية.

التنمية المحلية

وعن التنمية المحلية أضاف: الدولة السورية تبنت مفهوم التنمية المحلية وتأطير قوى المجتمع وتفعيل مساهمة المجتمع الأهلي في التنمية وخصوصاً بعد انتهاج مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي وفسح المجال للقطاع الخاص للمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية حيث يساهم هذا القطاع بقرابة ٧٠ بالمئة من الناتج المحلي لسورية.

وعن التعددية الاقتصادية في سورية أوضح أنها تقوم على مجموعة من الركائز أولاها القطاع العام وهو صاحب الدور القيادي في عملية التنمية باعتبار أن تحقيق التنمية مسؤولية تقع على عاتق الدولة ويترتب على القطاع العام أن ينهض بمسؤولياته الأساسية القيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير حاجة الجماهير ومقتضيات الدفاع، وثانيتها القطاع الخاص باعتباره شريكاً أساسياً في عملية التنمية لأن بناء الوطن مهمة وطنية تقع على المواطنين كافة وتستوعب جهودهم وخبراتهم وإمكاناتهم جميع، وثالثتها القطاع المشترك وهو أسلوب للتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص في المجالات التي يكون فيها هذا التعاون هو الصيغة المناسبة أو الأنسب لتحقيق أهداف محددة أو ممارسة أنشطة في أكثر من مجال من مجالات التنمية، وآخرها القطاع التعاوني كشكل من أشكال مساهمة المجتمع الأهلي في عملية التنمية الشاملة.